

السياسة الاجتماعية الفرنسية في الجزائر:
أهدافها وتدابيرها (1830-1939م)

د. مراد قبال

جامعة جيلالي بونعامة/ خميس مليانة

المخلص :

انتهجت فرنسا الاستعمارية سياسة شاملة استهدفت إخضاع الأرض وتدمير الإنسان واستغلال الثروة في الجزائر، مستعينة في ذلك بخبرائها ومنظريها في المجالات المختلفة، وكان المجتمع الجزائري المتماسك العرى والأوصال دينيا ولغويا وعرقيا أحد أهداف هذه السياسة، وهذا لتفكيكه وضرب وحدته، من خلال عدة سياسات وأفكار ونظريات، كسياسة فرق تسد، ونظرية تعدد الشعوب والإثنيات، ومحاولة خلق مجتمع هجين مسيخ في الجزائر.. وقد فشلت هذه السياسة فشلا ذريعا، وهذا بفضل تمسك الشعب الجزائري بوحدته ومقوماته، مقدما دروسا وتوضيحات تحتذى في هذا المجال.

Abstract:

pursued a comprehensive French colonial policy aimed at subduing the land and human destruction and exploitation of wealth in Algeria, aided by the assistance of its experts and strategists in dysfunctions and Algerian society Nudity consistent and dismembered religiously and linguistically and ethnically one of the goals of this policy, which is to dismantle and hit its unity, through several policies of ideas and theories, such as a politics of divide and conquer, and the theory of multiplicity of peoples and ethnic groups and try to create a hybrid skewer society in Algeria .. this policy has failed miserably, and thanks to the adherence to the Algerian people in its unity and its components, offering courses and exemplary sacrifices in this domain.

الكلمات المفتاحية: المجتمع الجزائري/ الاستعمار الفرنسي/ التفكيك- الاستيطان/ العنصرية/ الهجرة

القدمة:

إن الاستعمار الفرنسي الذي كان يهدف إلى الاحتفاظ بالجزائر إلى الأبد، ومن أجل تحقيق أهدافه الخاصة، كان يعلم جيدا أنه لا يمكنه تحقيق شيء، من غير أن تكون له دراسة واعية متأنية، علمية وواقعية، لبنية وتركيبية وخصائص ومميزات المجتمع الجزائري من جميع جوانبها، الدينية واللغوية والنفسية والفكرية، حيث ظهرت في هذا المجال نظريات استعمارية هدامة، ترى بأن في الجزائر شعوب وليس شعب، وأنه مجتمع قبلي مفكك العرى والأوصال، وبلا هوية ولا شخصية، أنتجتها بعض مفكره ومنظريه، وهذا حتى يتمكن من إحداث تمزيق وتخريب في شبكة علاقات الشعب الجزائري الاجتماعية المتينة، التي شدّ وثاقها الإسلام منذ القرن السابع للميلاد، وقوّاه ومثّن عراها التاريخ الطويل الذي عاشه المجتمع الجزائري، والذي تركه ينغلق على ذاته، ويغض بنواجهه على بنيته الاجتماعية والأسرية، ويحافظ على العلاقات المختلفة التي تشد وتربط أبناءه وأفراده.

1. تفكيك بنية المجتمع الجزائري وتخريب شبكة علاقاته الاجتماعية:

لكي يحصل الاستعمار على استقراره في أرض الجزائر، ويتمكن من نهب الأرض من أصحابها، وإبعادهم عنها وعن أملاكهم ومصادر أرزاقهم وعيشهم. ومن أجل تحقيق استيطان قارو وممتد زمانا ومكانا، يمكنه فيما بعد من بسط نفوذه وسيادته العسكرية والسياسية والثقافية والحضارية، عمل على تفكيك بنية المجتمع الجزائري، وتخريب شبكة علاقاته الاجتماعية، بالعمل على تمزيق وحدة المجتمع القائمة على أساس الدين الواحد، واللغة الواحدة، والتاريخ الواحد، والمصير الواحد، والوطن الواحد⁰.

وكان الاستعمار قد حاول أن يصب في المجتمع الجزائري أعدادا كبيرة من الأوروبيين، وأن يخصص هؤلاء بالسلطة السياسية، وبما يحفل به الوطن من خيرات وأرزاق⁽²⁾، فكان من أساليبه في ذلك طرد أصحاب الأملاك من أملاكهم، وإلجأهم بالقوة -مشردين- إلى المناطق النائية الجبلية والصحراوية، وخلق نماذج اجتماعية جديدة في المجتمع، لم يكن له عهد بها، من أمثال القواد، والباشاغات، والعمل على زرع الأجسام الأوروبية الغربية، بكل ما تحمل من تمايز أخلاقي وثقافي وفكري وحضاري، في جسد المجتمع الجزائري المسلم⁽³⁾.

ونتيجة لذلك تفشت البطالة في المجتمع الجزائري بصورة ملموسة وهو الأمر الذي وصفته صحيفة "النجاح" بقولها: "إذا مررت بأنهجنا وعلى ح لثوماتنا وعلى مقاهينا، تجد السواد الأكبر مشغولا بالقال والقليل، والعكوف على الميسر بالمقاهي والمجادلات الفارغة، فيدركك في نفس الوقت العجب من هؤلاء، وتحترق في أمورهم وفي أسباب أرزاقهم". ويمضي كاتب المقال قائلا: "البطالة في الأمة فاشية جدا، فلو توجهت يوما إلى أمكنة النزهة، وعرجت على المقاهي العربية، لقلت كيف تتصور أن هؤلاء عائلات، وكيف تستنى لهم -وهم مضطرون إلى الإنفاق- أن يجدوا لوازمه. فنحن نرجو من الحكومة أن تلفت أنظارها إلى مسألة البطالة، وفشوها بين الأهالي، بصفة أوجبت شقاوتهم"⁽⁴⁾.

كما عمل المستعمر "بمقتضى المبدأ الروماني الذائع (فرق تسد)، فدحرت البنائيات الاستعمارية الفرد، وألجأته إلى الحياة من أجل ذاته، بل وقد بلغ الأمر ببعض الأفراد أن نما لديهم (خلع الاحتكاك)

بالآخرين، حتى جعلهم يقضون على أنفسهم بالانعزال والانزواء، الأمر الذي حملهم أحيانا على الانقطاع الاجتماعي التام في نفس كنف أسرهم" ⁽⁵⁾، ويعطي مالك بن نبي مثالا عن هذا التحول الاجتماعي بقوله: "قبل مولدي ببضع سنوات لم يعد أهل المنازل يضعون في المشكاة التي كانت بجانب الأبواب، طعاما للفقراء يكفيهم السؤال بصوت مرتفع وهم يطرقون الأبواب" ⁽⁶⁾.

وقد سعى الاستعمار سعيًا جادا لإحداث شروخ وفجوات بين أبناء الوطن الواحد والجسد الواحد، بالتفريق بين الناطقين باللسان العربي والناطقين باللسان الأمازيغي، وأسّس لذلك بالمغرب معهد البحوث العليا المغربية للدراسات البربرية. واستنفر له متخصصون في اللغويات والتاريخ والأنثروبولوجيا والاجتماع، ركزوا على منطقة القبائل خصوصا بإرسالياتهم التبشيرية. وبناء المدارس، وعرقلة التعليم العربي، ومحاصرة القضاء الإسلامي، وإبعادهم عن الاحتكام إلى أحكام الشريعة الإسلامية، إلى الاحتكام إلى الجماعة التي تحكم وفق عرف وعادات وتقاليد المنطقة ⁽⁷⁾.

ونتيجة لسياسة فرنسا الاجتماعية والتعليمية والعنصرية، تشكلت فئة جزائرية-ولو أنها قليلة العدد ضعيفة التأثير- ناكرة للهوية والقومية العربية الإسلامية للجزائر، ففي خطوة غير مسبقة يطلق أحد أبرز أعضاء هذه المجموعة، وهو الصيدلي فرحات عباس -بعد عودته من فرنسا- النار على أمته الجزائرية، متنكرا لها وللوطن وللدن والتاريخ واللغة، أي مكونات الهوية الجزائرية، إنها الحرب على الذات لتدميرها، وقفزة في المجهول للتناهي في الآخر.

فتحت عنوان "فرنسا هي أنا"، كتب في مدخل جريدة "الوفاق الفرنسي الإسلامي" لسان حال "إتحاد النواب المسلمين" قسم قسنطينة، بتاريخ 23 فيفري 1936 يقول: "إن الجزائري كوطن هي خرافة لا وجود لها، إنني لم أكتشفها، لقد سألت التاريخ والموتى والأحياء، وزرت المقابر، فلم يحدثني عنها أحد، ولعلني بدون شك قد عثرت على الدولة العربية والدولة الإسلامية التي شرفت الإسلام وشرفت أصلنا، ولكن هذه الدول كانت قد انتهت وأفل نجمها مثلها مثل الإمبراطورية الرومانية، إنها دول أتت لعهد غير عهدنا وإنسانية غير إنسانيتنا" ⁽⁸⁾.

كما نجد من ضمن الأساليب التي اعتمدها في هذا المجال، إصدارهم لقانون حق تجنس الجزائريين بالجنسية الفرنسية، لإغراء كثير منهم على التنكر للإسلام، والتبرؤ من الجنسية الإسلامية، والذوبان في الجنسية الفرنسية ⁽⁹⁾، وفي سبيل خلق فئة اجتماعية لا هي مسلمة، ولا يمكن أن تصير فرنسية، وإنما تساهم في إحداث الشروخ والفوضى والصراع داخل المجتمع. ورغم التسهيلات التي أدخلت على القانون سنة 1919 فإن عدد الذين انساقوا إلى التجنس، وانزلقوا في منزلقه قليل جدا، حيث "ارتضته هذه الأقلية لقضاء حاجات مادية، والحصول على بعض الامتيازات السياسية، مثل بعض المعلمين في المدارس الرسمية، والعسكريين الذين يعملون في الجند الفرنسي" ⁽¹⁰⁾.

اعتبر معظم الجزائريين هذا القانون إهانة لهم ولدينهم الإسلامي، ولذلك كانت معدلات طلب التجنس ضعيفة، حيث لم تتجاوز 30 طلبا مقبولا في السنة ما بين 1865 إلى 1900 ⁽¹¹⁾، فبين 14 جويلية 1865 و31 ديسمبر 1899، تم إحصاء 1131 تجنيسا فرديا بين الأهالي المسلمين فقط ⁽¹²⁾، ولم يُقدم على التجنس ما بين 1865 و1875 سوى عدد محدود جدا لم يتجاوز 371 جزائريا، ولم يزيدوا في العام 1890

على 783 شخصا ممن ارتدوا على دين أسلافهم، فأصبحوا منبوذين⁽¹³⁾. ومع بداية القرن العشرين كانت الأرقام السنوية لتجنيس المسلمين الجزائريين كالتالي: 1900 (19 حالة)، 1903 (17 حالة)، 1905 (19 حالة)، 1907 (43 حالة)، 1909 (43 حالة)، 1911 (36 حالة)، 1913 (33 حالة)، 1919 (17 حالة)⁽¹⁴⁾. كما تشير الإحصائيات إلى أنه لم يتقدم لطلب التجنيس إلا حوالي 360 شخصا ما بين سنة 1920-1930.

فعلى الرغم مما تضمنه هذا المرسوم من إغراء بالتمتع بالحريات المدنية والسياسية والمواطنة، فإن الجزائريين فضلوا البقاء على حالة الرعية تحت أحكام الشريعة الإسلامية، مع الحرمان من تلك الحقوق ومع تعسفات قانون الأهالي التي لا وصف لها، لأن التخلي عن الأحوال الشخصية الإسلامية كان يعني الخروج عن الدين، وهو الردة والكفر عند المسلمين، وهو (التجنس) في مصطلح ذلك الوقت⁽¹⁵⁾.

وهذا العدد القليل جدا إذا قيس بعدد السكان الجزائريين، وبما قامت به الإدارة الاستعمارية من دعاية، وما قدمته من تسهيلات وإغراءات، لإغراء البعض لقبول التجنيس وحمل الجنسية الفرنسية، والمتجنس الجزائري لم يجد ولم يحظ بالحقوق نفسها التي كان يتمتع بها الفرنسيون أو الأوروبيون، وحتى اليهود المتجنسون، ولم يلق الاحترام والمعاملة نفسها⁽¹⁶⁾.

فهذا أحد المتجنسين الجزائريين والمدعور. زناتي، نجده ينشر مقالا في العدد الرابع من جريدة الصوت الأهلي (سبتمبر 1930)، يكشف فيه عن حقيقة الخديعة الفرنسية للمتجنسين الجزائريين المغرر بهم، والذين ما كان لهم أن يتجنسوا، لولا ما وعدوا به من حقوق وامتيازات، معبرا فيه عن مأساة المتجنسين وخيبة آمالهم في فرنسا، ومما جاء فيه: "وأهم - أي المتجنسين - تجنّسوا، ظنا منهم أن يتقدموا، ولم يعتبروا انتقاد إخوانهم وشتيمهم... وهؤلاء الأشخاص هم الآن بين الشعب الأوروبي، الذي لا يود أن يفتح لهم أبوابه، لكون أصلهم مخالف لأصله، وإنّ إخوانهم الأهالي يكرهونهم، وينسبونهم إلى الإلحاد، وهم الآن لا من هؤلاء ولا من هؤلاء". ثم يضيف زناتي قائلا: "الظروف بيّنت أن الإدارة الفرنسية قسمت بكيفية رسمية الأمة إلى ثلاثة أقسام: أولا: الأوروبيون، ثانيا: الأهالي، ثالثا: المتجنسون. فالمسألة واضحة، فالمتجنسون ليسوا بفرنسيين، وليسوا بأهالي، فهم عبارة عن أشخاص لا قيمة لهم، وبعبارة أخرى، أقارب فقراء، يمكنون بالموضع الأخير من الطاولة"⁽¹⁷⁾.

ولم يستثن الاستعمار أي جانب من جوانب المجتمع إلا وبث فيها سمومه، وبذل كل ما في وسعه من أجل الحط من قيمه الأخلاقية، "لأن الجزائريين على حد منطلق الاستعمار، لا يحكمون بموجب قوانين إنسانية وما هم - بحسب منطقهم أيضا - سوى رعايا يجب أن يمثلوا لأوامر أسيادهم الاستغلاليين"⁽¹⁸⁾، والواحد منهم يعتبرونه - في نظرهم - "ينتهي إلى جنس غير قابل للتصحيح" و"غير قابل للتعليم"⁽¹⁹⁾.

وخلال هذه الفترة التعيسة من تاريخ الجزائر، كان من الأسر على الجزائري أن يحصل من السلطات الاستعمارية على رخصة فتح مقهى، من أن يحصل على رخصة فتح مدرسة. وحتى رخصة المقهى فإنها خاضعة لبعض الشروط: يجب أن يكون المقهى ميدانا معدا لكل ما يخالف الأخلاق من قمار، ولكل عمل مشبوه فيه، وإلا فإنه يغلق بأمر من السلطات الاستعمارية عند أول فرصة⁽²⁰⁾، حتى شاع الخمر وشاربه، وبدت بوادر استغلال الثقة والمخالفة لتقاليد البلاد العريقة في الظهور⁽²¹⁾.

كما نجده في سبيل نشر ذائله الأخلاقية، وسط جسم المجتمع الجزائري المسلم، يشجع فتح بيوت الفساد وممارسة البغاء، ويصدر في ذلك قوانين تبيح ذلك وتحفظه من كل رد فعل اجتماعي، خاصة في المدن، كالجزائر، حيث البغاء ينظم تجارة ولدت محيطا خاصا بتجارة الرقيق الأبيض، وأضحى سوقا وبضاعة مهربة وصناعة⁽²²⁾.

أما الدعاية فقد نشرتها السلطات الاستعمارية كالوباء في كل حي دون مراعاة لحرمة الأوساط العائلية الشريفة، والاحترام لقدسية الأماكن الطاهرة، حتى بات جامع سيدي رمضان بالعاصمة، تحيط به بيوت العاهرات إحاطة السوار بالمعصم، ومثله الجامع الأعظم بمستغانم⁽²³⁾. ومن القوانين التي سنتها لتشجيع ذلك، ونشره على نطاق واسع، قصد إفساد المجتمع، رجالا ونساء، أن أباحت "للمسلمة أن تتخذ بيتا للبقاء أمام بيت أهلها وذويها، ولا يقدر أحد أن يغير عليها. ومن مسها بسوء يعد جانيا، ويحاكم أمام المجالس العدلية ويحكم عليه، لأنه اعتداء على الحرية الفردية"⁽²⁴⁾.

ولم يخرب الاستعمار مناعة الجسد الاجتماعي المعنوي للشعب الجزائري فحسب، بل تعداها إلى تخريب مناعة أجساد أفرادها، وذلك بخلق أجواء وظروف صحية جد متدهورة، "فالجزائر لم تكن تعرف قبيل الاحتلال الاستعماري شيئا عن أمراض السل والسرطان، ولم يأت بهذه الأمراض القتالة سوى جنود الحملة الفرنسية المكونين من السجناء واللقطاء والمرتزقة. إن الحملة الاستعمارية صاحبها حملة أوبئة مخيفة، صدرت كلها عن حمأة المجتمع الفرنسي القذر"⁽²⁵⁾.

ومما لاشك فيه أن الوضع الاقتصادي كان له دوره في المشاكل الاجتماعية، ومن ذلك أزمة السكن، وقد تناولتها بعض الصحف الجزائرية كالنجاح بقولها: "أزمة الكراء أشد مشكل اجتماعي وأعقد مسألة تشعبت نوازلها بطريقة عامة، وازدحم الناس على المساكن، حتى أن المرء إذا ظفر اليوم بكراء مسكن كأنه ملك عقارا، أو ظفر بغنيمة ثمينة لشدة الاضطرار إلى ذلك، وقد بلغ من أمر الأزمة أن صارت العائلات المتباعدة تسكن بيتا واحدا بدون ساتر بينها إلا ساتر شفاف". وتضيف قائلة: "أما أجور المفاتيح التي حيرت الضعفاء والموظفين الصغار فقد حالت دون كرائهم للمساكن اللازمة لهم، وفي الحقيقة أن هذه الأجور هي التي أخرجت الوضع، وطورت ضيق المساكن إلى هذا الطور، وبهذا عزّ الكراء وشطّ ثمنه"⁽²⁶⁾.

والنتيجة اللازمة التي ترتبت عما جلبته فرنسا معها في غزوهم من أمراض قاتلة وفتاكة، أن أصبحت "الجزائر يسكنها التسعة ملايين نسمة تضم من المسلولين، بقدر ما تضم فرنسا التي يبلغ عدد سكانها 40 مليونا"⁽²⁷⁾، كما صرح بذلك الطبيب الفرنسي "ليفي فالسني". وهناك سبب آخر لتفشّي الأوبئة والأمراض وهو تكدس السكان في مناطق ضيقة سيئة التخطيط، تكثر فيها القاذورات التي تسبب الأمراض.

ويعطينا أحد المعاصرين للأحداث صورة عن حجم المأساة التي كان يعانيها الجزائريون جراء انتشار الأوبئة، وتغاضي السلطات الاستعمارية عن الاهتمام بأمرهم، وعدم توفير المراكز الصحية والأدوية لهم، حيث يقول: "لقد أصبت بوباء الزكام الإسباني الذي فتك بالناس في هذه السنة (أي 1921)، داوتني أمي وأخواتي وحدهن، لم أتناول أي دواء، ولم آخذ أي عناية من طبيب فرنسي. إن أدوية النساء التي عالجتني بها انتهت إلى شفائي، فقد كان في تلمسان على الأقل عشرة موتى في اليوم، وكان الناس مفجوعين بهذا

المرض الذي تطور كالصاعقة، كنا نعتبر أن المريض الذي يتجاوز حد ثلاثة أيام بعد ظهور الأعراض، قد تخلص منه⁽²⁸⁾.

وجرى تأمين الخدمات الصحية في المناطق التي ينتشر فيها الفرنسيون، فيما كان لكل عشرة آلاف (10000) جزائري طبيب واحد، وتصل هذه النسبة في الأقاليم الجنوبية للجزائر إلى طبيب واحد لكل ثلاثين ألف (30000) جزائري، ونتيجة لذلك ارتفعت نسبة الوفيات بين أطفال الأهالي، ففي حين يموت من أطفال الأوربيين ما نسبته 5,4% يموت من أطفال الجزائريين 18%. وقد كتب الدكتور بريسو مقرر ميزانية الصحة عام 1954 أن من بين 120 مريضاً يراجعون عيادة السل في مستشفى مدينة الجزائر لا يلقى العناية منهم سوى 30، أما الباقون فأسلموا إلى الموت⁽²⁹⁾. وقد أدت هذه السياسة الاجتماعية، إلى أن الجزائريين - حسب أحد المعاصرين للفترة- "احتفظوا بالمظاهر، فيما فقدوا الجوهر، إلا أن المظاهر بدورها لم تسلم في النهاية من التغيير، فالعادات الأخلاقية والاجتماعية قد اعترتها التحول"⁽³⁰⁾ فيما بعد.

فلاستعمار المبني على علاقة غير متوازنة بين شعبين، خلق وضعاً كل شيء فيه يساهم في طمس الفروق الاجتماعية، وإبراز الفروق العرقية. فالمستغل والرأس مالي بالنسبة للجزائريين هو قبل كل شيء المحتل الأجنبي. ذلك أن الحيف والميز الذي يتعرضون له جماعياً، هو الذي يسيطر على عقولهم قبل غيره⁽³¹⁾.

2- تشجيع الاستيطان الأوربي:

كان الاستعمار الفرنسي في الجزائر شبيهاً بالاستعمار الأوربي في العالم الجديد، حيث كان استيطاناً بامتياز، حيث حاول استئصال السكان الأصليين، في مقابل ملء هذه الأرض بأبناء جلدته من الأوربيين. إن النظام الاستعماري، في الواقع، لا يمكن أن يوجد ويستمر إلا من خلال نظام من "نفي الآخر". ذلك أن الاستعمار - كما يؤكد الباحثون- "ارتبط منذ نشأته بالاستغلال أوثق ارتباطاً، بل كان الاستغلال هدفاً أساسياً من بين أهدافه"⁽³²⁾.

ويفترض هذا الاستغلال - منذ بداياته- عنصرين هامين: ترسيخ نوع من العلاقات الاجتماعية الرأس مالية، وبالتالي تحطيم العلاقات الاجتماعية ما قبل الرأس مالية (البني الأصلية)، من ناحية، أو إخضاع هذه الأخيرة للبنى الرأس مالية الجديدة من ناحية ثانية، وهذان العنصران شرط أساسي لاستمرار الوجود الاستعماري⁽³³⁾.

إن سياسة تعمير الجزائر بالأوربيين كانت ترمي إلى استعمال جميع الوسائل لجعل هذا الإلحاق إدماجاً شرعياً وذلك بنزع الأراضي من أيدي الجزائريين وإخضاعهم لقوانين تجعل منهم أقلية يغمرها الأوربيون. وفي هذا الصدد قال الدكتور "بوديشون" في كتابه (خاطر عن الجزائر 1945): "لا يهم فرنسا أن تخرق في سياستها الاستعمارية المقاييس الأخلاقية وقيمها، ولكن الذي يهمنا قبل كل شيء هو تأسيس مستعمرة نملكها بصفة نهائية، وننشر على الشواطئ البربرية المدنية الأوروبية. ومن البديهي أن أقصر الطرق لبلوغ غايتنا هو نشر الرعب، ففي استطاعتنا أن نحارب أعداءنا الإفريقيين بالحديد والنار، وأن نضرم نار الفتنة بين قبائل التل والصحراء، وأن نبلو السكان باستهلاك الكحول ونشر الفساد، وبث عقارب النزاع

والفوضى بينهم" (34). والمبدأ العام لهذا العمل، هو أن الفرنسيين قصدوا أن يجعلوا من الجزائر إقليماً من فرنسا، كما قصد البريطانيون -بعدهم بسنوات- أن يجعلوا من فلسطين وطناً يهودياً، ولذلك تعرض القطران لموجات كثيفة من المستوطنين الأوروبيين. وكان من نتائج هذه الموجات وفي مقدمتها الجزائر أن بليت بالاستعمار الاستيطاني، سواء بقرارات إدارية من السلطة المحتلة، أو من خلال الرهانات للبنوك العقارية مقابل القروض، أو وفاء للضرائب أو نزع ملكيات كثير من صغار الفلاحين وحتى بعض متوسطيهم، وإعادة بيعها أو تخصيصها للمعمرين الأجانب (35).

فقد حاولت فرنسا إسكان الكثير من الفرنسيين -وغير الفرنسيين- في الجزائر لدعمهم لها، وليكونوا عيوناً لها، وأعطتهم أفضل الأراضي وأكثرها خصوبة، ليشعروا بأهمية ما قدم لهم فيكونوا مخلصين لحكومتهم، ولإفقار الجزائريين فيصيرهم الذل فيخضعون، ولنشر المفاصد، وقد حاولوا إفساد المرأة المسلمة وخلعها من مجتمعها الإسلامي (36).

وكانت السلطات الاستعمارية قد أصدرت يوم 8 سبتمبر 1830 أوامرها بالاستيلاء على أملاك الدولة التركية والأوقاف الإسلامية والأسر التركية، وفتحت بذلك الطريق لهجرة المستعمرين الأوروبيين إلى الجزائر، وأغرتهم بمختلف الوسائل، ولكن الاستيطان الحر لم ينجح بسبب حالة الحرب القائمة في معظم أنحاء البلاد، وجهل المستوطنين الأوروبيين بطبيعة البلاد وأهلها، وبما تصلح.. (37). وقال الكاتب "فاران" وهو من أساطين "فرنسة الجزائر" وأبواقها، في كتابه "هل تصبح الجزائر فرنسية؟": "يجب علينا أن نستولي شيئاً فشيئاً، بدون هوادة ولا شفقة، على جميع مراتعهم ومراعهم، ونثقل كواهلهم بضرائب مرهقة، حتى تتعذر عليهم الحياة، فلا يجدون ما يسدون به رمقهم، فيصبحون حينذاك بين أمرين لا ثالث لهما: إما أن يثوروا، وإما أن ينخرطوا في جيش فرنسا للدفاع عنها" (38).

واقترح استعماري آخر بأن تسوى المشاكل الاجتماعية القائمة في فرنسا باستعمار الجزائر فقال: "إن نزع الملكية من يد الأهالي هو الشرط الأساسي الذي لا مناص منه لاستيطان الفرنسيين". وهذه الفكرة نفسها خامرت عقل عالم الاجتماع "شارل فوري" الذي يقول بأن هجرة الأوروبيين إلى الجزائر يجب أن تكون عارمة جافة، "يجب أن نبعث هناك جحافل دهماء من الأوروبيين. إن في استطاعة فرنسا أن تبعث دون أن تهتك قواها أو ترهق نفسها أربعة ملايين نسمة، ثم تبعث أوروبا ما تبقى" (39).

ومما أدى إلى نقص الأراضي لدى الجزائريين واستيلاء الفرنسيين عليها، الهجرات الجماعية للجزائريين، نتيجة المقاومات والانتفاضات التي قاموا بها، وانتهاج المستعمر لمبدأ القمع والعقاب الجماعي، وسياسة الأرض المحروقة، وما بقي من أراضي في أيدي المسلمين، فبالإضافة إلى أنها كانت أقل خصبا من أراضي المستوطنين فإن جهل الجزائريين وفقيرهم لم يمكنهم من الاستفادة منها الاستفادة الصحيحة، كما أن المستوطنين تمتعوا بالقروض الفلاحية التي حرم منها أبناء البلاد (40). والحق، إن فرنسا، طيلة سبعين سنة (1830-1900م) نهبت العرب وسلبتهم وطاردتهم وشردتهم، لتعمر القطر الجزائري بالإيطاليين والإسبانيين (41) والمالطيين وغيرهم. ولهذا السبب عملت السلطات الاستعمارية على تبني الاستعمار الرسمي والتوسع فيه، ودعمه بالإمكانات اللازمة، فأخذت تهجر على نفقتها الأوروبيين من فرنسا وأوروبا إلى الجزائر، وتقدم لهم الأراضي والمعونات المادية والفنية حتى يستطيعوا أن يقوموا بأعمالهم الفلاحية

ويتأقلموا بطبيعة البلاد ويثبتوا ويستقروا في أملاكهم ومزارعهم التي ملكت لهم، كما استفاد المستوطنون الأوروبيون من التسليفات والقروض دون الأهالي⁽⁴²⁾.

واهتمت الجمهورية الثانية بأمر التهجير والاستيطان الأوروبي ووضعت خطة لتهجير مائتي ألف أوروبي إلى الجزائر في ظرف عشر سنوات خاصة المشاغبين وذوي السوابق⁽⁴³⁾. وقد عرفت الجزائر حركة متزايدة للمهاجرين الذين كانوا من كبار الملاك الرأسماليين، وكذا من صغار المعمرين الذين قدموا إلى الجزائر خاصة بين سنتي 1848 و 1849م، فارتفع عدد الأوروبيين من 35700 نسمة سنة 1840 إلى 130700 نسمة في جانفي 1850م⁽⁴⁴⁾.

وتضاعف عددهم بعد ظهور الجمهورية الثالثة سنة 1870 مثلما هو مبين في الجدول الآتي خلال سنوات معينة⁽⁴⁵⁾:

السنوات	1870	1880	1890	1900	1911	1921	1936	1948	1958
العدد (نسمة)	245500	376880	500900	610000	792000	800791	946000	922300	948000

نتج عن هذه الهجرات بناء قرى استعمارية استيطانية، حيث تم بناء قريتين فقط على المستوى الوطني سنة 1835 واحدة بعمالة قسنطينة والثانية بالجزائر الوسطى، لكنه بداية من سنة 1850 تم بناء 126 قرية استعمارية، ثم ارتفعت إلى 558 سنة 1880 لتصل إلى 736 سنة 1890 و 794 سنة 1920، و 928 سنة 1929⁽⁴⁶⁾.

إن عزم فرنسا الرامي إلى جعل الجزائر مستعمرة أهلة بأبناء جلدتها، وقلب بلاد عربية مقاطعة يسري فيها الدم الفرنسي، أدى بها إلى اقتراف ثلاث جرائم بشعة: الأولى: تقويض الدولة الجزائرية، وتفكيك إطرارات المجتمع العربي الاجتماعية منها والسياسية، حتى أصبح أثرا بعد عين. الثانية: خلق نظام اجتماعي مسيخ، فتح المجال لعنصرية مزمنة، زادت فظاعة وازدهارا قوانين استثنائية سبها المستعمر لفائدة أبنائه، وعلى حساب الشعب الجزائري. الثالثة: منحت للأقلية الأوروبية حريات باهظة، بيد أن الجزائري بقي أعزل، لا سلاح له⁽⁴⁷⁾. كما أن هذا المجتمع الذي قضت السلطات الفرنسية على إطراراته وكفاءاته، وأحلت محلها الإقطاعية المترتبة، آل به الأمر إلى الفقر والخراب⁽⁴⁸⁾.

وترتب عن هذا الزحف الأوروبي على الجزائر استعمار مدني بجانب الاستعمار العسكري، وتدعم هذا الاستعمار بإصدار سلسلة من القوانين والقرارات خولت للمعمرين الاستيلاء بطرق مختلفة على أجود الأراضي، منها قانون 1845 الذي صادر أملاك القبائل التي أعلنت عصيانها ضد الفرنسيين تحت رقابة السلطة العسكرية. ولهذا لا يستغرب في ما طبقه الاستعمار الاستيطاني حين أقام كيانا اجتماعيا غريبا في الجزائر يعتمد على الهجرة الأوروبية، أو حين حاول دمج الجزائريين في الحضارة الغربية، بعد فصلهم عن الحضارة العربية الإسلامية⁽⁴⁹⁾.

وبين أعوام 1871 إلى 1882 تم التنازل مجانا للاستيطان عن 374286 هكتارا قيمتها 43 مليون فرنك. وأنشأت الإدارة الاستعمارية أكثر من 197 قرية إستيطانية⁽⁵⁰⁾. ومن عام 1881 إلى عام 1890م تم

تسليم 176000 هكتار موزعة إلى 3206 حصة، معظمها مجاني، ولكن بعض حصص من المزارع بيعت بالميزاد إلى مالكيها كانوا يؤجرون أراضيهم للمسلمين⁽⁵¹⁾.

وبعد عام 1887 استؤنفت عمليات الاعتراف بحقوق الدولة، فكان المرسوم الجديد الذي طبق حتى عام 1899 على 224 قبيلة لم تكن عرفت مرسوم 1863م، فأتاح نحو 957000 هكتار مجاناً إلى أملاك الدولة، فضلاً عن الأراضي التي خصصت للبلديات. وبذلك سلم أيضاً إلى الأوروبيين 120097 هكتاراً بين عامي 1891 و 1900، بحيث وصل مجموع ما سلم إليهم من عام 1871 إلى عام 1900 إلى 687000 هكتار تقريباً⁽⁵²⁾.

ولقد نتجت عن هجرة الأوروبيين إلى الجزائر مشاكل كثيرة، ذلك أن الاستعمار الفرنسي كان يعمل جاداً على فرنسة الجزائر، وسلك في ذلك طرقاً شتى للوصول إلى هدفه، ويمكن ذكر بعض النتائج في الجوانب التالية:

■ اختلال اجتماعي واقتصادي، وتراجع الدخل الفردي السنوي للجزائري، فـ "الفرق بين المعمرين والمستعمرين كان يظهر بصفة صارخة بمناسبة أعياد آخر السنة، فمن جهة الأوروبيين كان المتجر مزينا بالأنوار، ومحتوى المعروضات كان غنياً، إذ نجد الشكولاتة بأنواعها والكستناء المسكر والحلويات وحلويات الترك ذات العلامات الأوروبية. وفي الناحية الأهلية كانوا مازالوا يطلبون منا نفس المواد: (فلس قهوة وسكر خليط)، وكان كل هذا يمزق الأحشاء"⁽⁵³⁾.

■ صار أكثر من 82% يقطنون الأكواخ القصديرية أو البنايات القديمة المجاورة لبنايات المعمرين العصرية التي تحيط بها مساحات خضراء⁽⁵⁴⁾.

وقد شعر الأهالي بالأخطار المحدقة، وأحسوا بما ينتظرهم من المعاناة والإذلال من طرف هذه الجالية الأوروبية الحاقدة، واليهود المتجنسين الماكريين، وصدق حدسهم عندما تصدت 18 جريدة استعمارية لتهديدهم وإنذارهم بانتزاع ومصادرة أملاكهم وحرمانهم من انتخاب نواب لهم في المجالس العامة والبلديات، وإلغاء القضاء الإسلامي وإخضاعهم للمحاكم الجزرية الفرنسية. وتم ذلك فعلاً بعد إصدار مرسوم 24 أكتوبر 1870⁽⁵⁵⁾.

كما عانى الجزائريون من العنصرية والتمييز، إذ كان المسلم الجزائري يسمع في كل مكان ولألفه الأسباب أنه أهلي، أو بيكو، أو شجرة تين، أو فأر⁽⁵⁶⁾، فأحد المعاصرين لفترة ما بين الحربين العالميتين يوضح "أن التصديق بين عالم الأوروبيين وعالم الجزائريين كان واضحاً، والتمييز العنصري حتى في المدرسة كان كالشمس في رابعة النهار". ثم يبين حجم المعاناة بقوله: "لقد شعرت لأول مرة أنني أنتهي إلى مجموعة من الناس يعتبرها الأوروبيون منحلة، ولأول مرة فهمت أنني أجنبي في بلادي"⁽⁵⁷⁾. يقول فرحات عباس عن هذه العنصرية: "وماذا نقول عن المضايقات اليومية التي يلاقها الأهلي على الأرض التي ولد فيها، وفي الشارع، وفي المقاهي، وفي أدنى مظهر من مظاهر الحياة العادية؟ الحلاق الذي يغلق الباب في وجهه، والفندق الذي يرفض أن يؤجر له غرفة. ففي مدينة الجزائر على سبيل المثال، لا يجد الطالب المسلم مسكناً يقيم فيه إلا بصعوبة، ولو لا بعض الأسر - وهي الأسر نفسها تقريباً - لكنا مضطرين إلى الإيجار الباهظ في بعض الفنادق،

فهم لا يؤجرون لـ "البيكو"⁽⁵⁸⁾، لأن هذا المجتمع - وهذا ينبغي أن يقال - قد وجد أن عبارات: عربي، وقبائلي، وميزابي، ومسلم، وأهلي، ليست متنوعة بما فيه الكفاية لكي تدل علينا، فأوجد ما هو أفضل، فنحن "بيكو" و"راطون"، ولا أدري ماذا؟. و"الراطون" هو تلك الدويبة المخاتلة التي "تزور" خم الدجاج حينما يغيب عنه الحارس الوفي، أو يكون مربوطاً⁽⁵⁹⁾. ويوضح مصالي الحاج مفارقة كبيرة عايشها، وهي انعدام العنصرية في فرنسا نفسها، وانتشارها على نطاق واسع في الجزائر، وذلك أثناء أداءه للخدمة العسكرية الإجبارية، حيث يقول: "كانت علاقاتنا مع الجنود والضباط والسكان المدنيين - في مدينة بوردو - متميزة بالأدب والالطف، ولكن القاعدة في الناحية الأخرى من البحر المتوسط كانت المخاطبة بصيغة المفرد والشتيم والكلمات البذيئة والعنصرية"⁽⁶⁰⁾. وقد بلغت العنصرية والتعالي والاحتقار مستويات بالغة، لا يمكن استصاغتها، وصلت إلى حد أن الفرنسيين كانوا يستنكفون من السفر مع المسلمين في عربات السكة الحديدية⁽⁶¹⁾.

3- الهجرة الجزائرية إلى الخارج:

لقد تردت أوضاع الشعب الجزائري، الذي أوصد الاستعمار في وجهه ظلماً وتعسفاً "أبواب العمل وحتى أبواب الأمل، فجردّه حتى من شخصيته، وفي نظر القانون الاستعماري لم يبق الجزائري جزائرياً، دون أن يعود من جهة أخرى فرنسياً، فأصبح هو والعدم سيان، لا جنسية له ولا وطن، فصار غريباً وحيداً طريداً شريداً، لا دار تأويه ولا قانون يحميه، لا في بلاده ولا في فرنسا ولا في أي بلد من بلاد الله"⁽⁶²⁾، وأصبح فيها صنفان من الناس: الصنف الأول: وهو الذي يسكن المدينة، إما متعطّل لا يعمل شيئاً، وإما أنه يبيع العقاقير والحاجات، وإما أنه "شاويش" في إدارة استعمارية، وبعض آخر نجده محامياً أو صيدلياً أو قاضياً، وقليل ما هم. والصنف الثاني: وهو الذي يسكن البادية مترحلاً بلا مواش، فلاحاً بلا أرض ولا محراث⁽⁶³⁾، مما انجر عنه تدهور شامل لمستوى حياة ومعيشة الشعب الجزائري، وتركه عرضة سهلة ولقمة سائغة للمجاعات والأمراض الفتاكة القاتلة، لا يقوى ولا يجد باباً يكتسب منه قوته وقوت عياله، لأن المسلم الجزائري في نظر الاستعمار "لا يصلح إلا أن يكون جندياً، أو ليدفع الضرائب الفادحة ولو ببيع آخر معزة يرضعها أبناءه"⁽⁶⁴⁾.

وقد أدت السياسة الفرنسية في الجزائر إلى تهيئة المسلمين الجزائريين في مستقبلهم، ودفعهم إما إلى الهجرة، أو القبول بالنفوذ الفرنسي، وقد تركت هذه السياسة شعوراً مريراً باليأس لدى المواطن الجزائري⁽⁶⁵⁾، عبر عنه الأستاذ محمد الأمين العمودي بقوله: "أما حياتي فحياة كل مسلم جزائري، حياة بلا غاية ولا أمل، حياة من لا يأسف على أمسه، ولا يغبط بيومه، ولا يثق في غده، تلك حياتي من يوم عرفت الحياة، ولم أظفر بعقد هدنة مع الدهر، الذي أشهر عليّ حرباً عواناً، لا أدري متى يكون انتهاؤها، ولا أظن أن يكون لها انتهاء، لأن هذا العدو القوي الظلوم الجائر الغشوم، لا يمسك عني إحدى يديه، إلا ليصفعني بالأخرى"⁽⁶⁶⁾.

وقد دفع هذا الوضع، بل حتم على الجزائري الهجرة، هروبا من ضنك المعيشة التي يعيشها، والحياة التي يحيها، إلى أي مكان يجد فيه - فقط لا أكثر - أسباب حفظ وجوده وبقائه البيولوجي، وهكذا هاجر آلاف الجزائريين، لأسباب سياسية، واقتصادية، ودينية، واجتماعية، نحو المغرب الأقصى، تونس،

الشرق الأدنى، وفرنسا. لقد كانوا يطلبون الحرية، والاحترام، والفرص التي لم يجدوها في وطنهم⁽⁶⁷⁾. ويمكن حصر أسباب هذه الهجرة فيما يلي:

1. الاستيلاء على أجود الأراضي، إذ أنه خلال قرن من الاحتلال (1830/1929) كان الاستعمار الفرنسي قد بنى 928 قرية استيطانية، ووزع ما يقرب من 1.5 مليون هكتار على الأوروبيين من أجود أراضي الجزائر. ومما زاد في تفاقم الهجرة أن الأراضي المسلوقة قد حولت إلى إنتاج محاصيل تجارية استهلاكية تخدم حاجات الأوروبيين، وبخاصة كروم الخمر⁽⁶⁸⁾. وفي مقابل ذلك نجد أراضي الجزائريين تمتاز بالقحط والانجراف وتفتت الملكية، وقد قدرت بنحو 2.5 ملايين هكتار، وتمثل 90% من النشاط الاقتصادي للجزائريين، أما مردودها الإنتاجي فلا يساوي أكثر من نصف مردود أراضي المعمرين، وذلك بسبب اختلاف الطرق والوسائل ونوعية الأرض. وقد ارتبط بهذه المشكلة انخفاض كبير في الثروة الحيوانية والأشجار المثمرة لدى الجزائريين، مع العلم أن هذه المرحلة قد واكبتها زيادة سكانية هائلة بين الجزائريين، وأصبح الإنتاج الزراعي المتدهور لا يسد حاجة السكان الغذائية⁽⁶⁹⁾.
3. كان من أهم الأسباب السياسية لتفاقم الهجرة الجزائرية رفض الإقامة في ظل نظام جائر "كافر"، وقد تنهت فرنسا إلى خطر ذلك فاستعملت كل الوسائل لمنعها، ومن جملتها إصدار قانون 1874 الذي يمنع الهجرة إلا بترخيص. ومن أجل إقناع الجزائريين بعدم الهجرة طلب المقيم العام سنة 1893 من شيوخ المذاهب الأربعة بمكة إصدار فتوى بهذا الشأن، وقد استغلت فرنسا تلك الفتوى المؤيدة لوجهة نظرها إلى أبعد الحدود.
4. كانت الملاحقات العسكرية الفرنسية للثوار من أبرز أسباب الهجرة كذلك، وبخاصة بعد ثورة المقراني التي أدت إلى مصادرة أراضي الذين أيدوا وتعاونوا مع قادة الثورة.
5. موقف الدولة العثمانية التي كانت تمثل الخلافة الإسلامية من الهجرة الجزائرية، إذ أنها منحت حق المواطنة الطبيعية فوق أراضيها لكل الجزائريين، وفي كل الولايات العربية التي كانت تحت نفوذها وبخاصة بلاد الشام.
6. ومن عوامل الهجرة الاضطرارية كذلك فرار الشباب الجزائري من الخدمة العسكرية الإجبارية التي فرضت عليهم بموجب قانون 1912.
7. محاولات التنصير أو التمسيح التي قام بها لافيجري وغيره لتحويل الجزائريين عن عقيدتهم الإسلامية.
8. ظهور فكرة الجامعة الإسلامية في المشرق العربي التي كانت متبوعة بحركة واسعة في النهضة الفكرية والثقافية في العالم الإسلامي.

بدأت الهجرة الجزائرية باتجاه العالم الإسلامي مع نهاية القرن التاسع عشر، وكانت فردية أحيانا، وجماعية أحيانا أخرى. لقد هاجرت أسر كثيرة من مليانة سنة 1899، وسطيف سنة 1910، وقسنطينة سنة 1911، أما أشهر الهجرات فكانت من تلمسان سنة 1911 حيث غادر أكثر من 1200 عائلة هذه المنطقة نحو بلاد الشام (ولاية سوريا)، أي حوالي 20000 مهاجر، وقد أثارت هذه الموجة جدلا كبيرا في الأوساط الفرنسية التي وجهت الاتهامات إلى الدولة العثمانية على أنها وراء هذه العملية⁽⁷⁰⁾. وقد كتب معلقا

الكاتب الفرنسي فكتور ديمونتي الذي صدمته هجرة الجزائريين الجماعية، وخاصة من مدينة تلمسان، سنة 1911 يقول: "إنه الهلع الحقيقي، إنه يوشك أن يكون وباءً أخلاقياً"⁽⁷¹⁾. وهاجر الجزائريون كذلك إلى كل من تونس والمغرب الأقصى وفلسطين وشبه الجزيرة العربية وتركيا وإيران وحتى الهند، وقد تمتعوا بحرية كبيرة في المشرق العربي، وتولى بعضهم المناصب العليا، وكانت لهم اتصالات مع زعماء الجامعة الإسلامية⁽⁷²⁾.

ويلخص لنا مالك بن نبي بعض التحولات الاجتماعية التي طرأت على المجتمع الجزائري عامة، وكنموذج مصغر له المجتمع القسنطيني نتيجة الاستعمار الفرنسي على النحو التالي: "لقد بدأ المجتمع القسنطيني يتصعلك من فوق ويسوده الفقر من تحت، حتى ملابس الرجال شملها هذا التطور المتدهور، ففي شوارع قسنطينة بدأت تختفي العمام والبرانس والملابس المصنوعة من الأقمشة المطرزة، والمخازن التي كانت تصنع فيها تلك السلع -كمخازن الصدارين- بدأت تقفل واحدة تلو الأخرى. وأخذت تظهر أكثر فأكثر في هذه الشوارع البضائع الأوروبية، وأحيانا الأثواب المستعملة المستوردة من مرسيليا. مظهر المدن إذن أخذ يتغير من هذه الناحية، ثم من ناحية أخرى فإن تجمع الأوروبيين الذي بدأ يتكاثر شيئاً فشيئاً، وأبناء الجالية اليهودية الذين أصبحوا فرنسيين دفعة واحدة، قد أدى ذلك كله إلى أن تكون لهؤلاء مفاهيم ومتاجرهم ومطاعمهم ومصارفهم وكهربائهم ومخازنهم ذات الواجهات الجميلة. هذا كله أخذ يضاف على المدينة طابعا جديدا، فحياة السكان الأصلية أخذت تتقلص لتنعزل في الشارع الضيقة وزقاق سيدي راشد"⁽⁷³⁾.

الخاتمة:

تعرض الشعب الجزائري لأخطر عملية هدم وتخريب ومحو على يد الاحتلال الفرنسي، حيث فتكت هذه الآلية الوحشية بجميع مقومات المجتمع، من عنصر بشري، وموارد مادية، ومقومات روحية، وحياة ثقافية، بالهدم والإبادة، دون توقف أو كلل، طيلة سوات الاحتلال.

ولم يبق الشعب الجزائري مكتوف الأيدي أمام هذه السياسة، بل قاومها بكل ما يملك، مدافعا عن كيانه واستقلاله ووجوده وهويته، رافضا المسخ والذوبان، وهو ما مكنه من التميز عن المستعمر وجاليته الاستيطانية في اللغة والدين واللباس والعادات والتقاليد.

الهوامش:

1. عبد الرشيد زروقة، جهاد ابن باديس ضد الاستعمار الفرنسي في الجزائر (1913-1940)، دار الشهاب، بيروت، 1999، ط1، ص 33-34.
2. مصطفى الأشرف، الجزائر: الأمة والمجتمع، ترجمة حنفي بن عيسى، دار القصة للنشر، الجزائر، 2007، ص 22.
3. عبد الرشيد زروقة، الوجع السابق، ص 34.
4. عبد الحفيظ بن الهاشمي، كثرة الازدحام على المقاهي دليل فشو البطالة، جريدة النجاح، العدد 850، 26 شعبان سنة 1348 هـ / 26 جانفي 1930، ص 1.
5. مالك بن نبي، آفاق جزائرية، مكتبة النهضة الجزائرية، الجزائر، دون تاريخ نشر، ص 195.
6. مالك بن نبي، مذكرات شاهد للقرن، الطبعة الثانية، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر، دمشق-سورية، 1984، ص 17.
7. عبد الرشيد زروقة، الوجع السابق، ص 34.
8. Ferhat Abbas, "La France C'est Moi", L'ENTENTE, 23 Février 1936, p 1.
9. أحمد حماني، إمامة المتجنس، مجلة الأصالة، العددان 68-69، السنة 1979، الجزائر، ص 122.
10. محمد ناصر، المقالة الصحفية الجزائرية، نشأتها، تطورها، أعلامها من 1903-1931،، الجزء الأول، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1987، ص 362.
11. Octave Depont, L'Algérie du centenaire, édition Cadoret, France, 1928, p 173.
12. علي مراد، الحركة الإصلاحية الإسلامية في الجزائر، بحث في التاريخ الديني والاجتماعي من 1925 إلى 1940، ترجمة محمد يحياتن، دار الحكمة، الجزائر، 2007، ص 513.
13. بشير بلال، تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989، الجزء الأول، دار المعرفة، الجزائر، 2006، ص 157.
14. علي مراد، الوجع نفسه، ص 491-492.
15. أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، الجزء السادس 1830-1954، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998، ط1، ص 373.
16. عبد الرشيد زروقة، الوجع السابق، ص 35.
17. مجلة الشهاب، "المتجنسون المساكين عن جريدة (الصوت الأهلي)"، الجزء التاسع، المجلد السادس، غرة جمادى الأولى 1349 هـ- أكتوبر 1930 م، ص ص 575-577.
18. أحمد الخطيب، الثورة الجزائرية، دار العلم للملايين، بيروت، 1958، ط1، ص 148.
19. أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج 2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992، ط4، ص 141.
20. مالك بن نبي، في مهب المعركة، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر، دمشق، 2002، ص 43-44.

21. مالك بن نبي، مذكرات شاهد للقرن، ص 17.
22. المصدر نفسه، ص 180.
23. محمد ناصر، الوجع سابق، الجزء الأول، ص 205-206.
24. المرجع نفسه، ص 206.
25. احمد الخطيب، الوجع السابق، ص 146.
26. عبد الحفيظ بن الهاشي، "أزمة الكراء وفداحة أثمان تسليم المفتاح"، مجلة النجاح، العدد 848، قسنطينة يوم الجمعة 24 شعبان 1348 هـ / 24 جانفي 1930 م، ص 1.
27. احمد الخطيب، الوجع السابق، ص 146.
28. مصالي الحاج، مذكرات مصالي الحاج 1898-1938، تصدر عبد العزيز بوتفليقة، ترجمة: محمد المعراجي، منشورات ANEP، الجزائر، 2007، ص 98-99.
29. هنري كلود وأندريه برينان وإيف لاكوست، الاستعمار الفرنسي في المغرب العربي، ترجمة محمد عيتاني، مكتبة المعارف، بيروت، دون تاريخ، ص 22-23.
30. مالك بن نبي، مذكرات شاهد للقرن، ص 17.
31. محمد حربي، الثورة الجزائرية - سنوات المخاض -، ترجمة نجيب عياد وصالح المثلوثي، موفم للنشر، الجزائر، 1994، ص 88.
32. الطاهر عمري، الاستعمار الاستيطاني الفرنسي وتأثيراته على البنى الاجتماعية إلى نهاية القرن التاسع عشر، شركة دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، دون تاريخ نشر، ص 140.
33. المرجع نفسه، ص 140.
34. فرحات عباس، حرب الجزائر وثورتها (1) ليل الاستعمار، نقله إلى العربية أبو بكر رحال، مطبعة فضالة، المحمدية، دون تاريخ، ص 73-74.
35. احميده عميراي وآخرون، آثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري (1830-1954)، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007، ص 32.
36. محمود شاكر، التاريخ الإسلامي الجزء 8 - العهد العثماني -، المكتب الإسلامي، بيروت، 1991، ط 3، ص 529-530.
37. يعي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 07-08.
38. فرحات عباس، المصدر السابق، ص 74.
39. المصدر نفسه، ص 74.
40. Jacques Gouter, Algeria and France 1830-1963, Ball state University, Indiana, 1965, p.10-11.

41. فرحات عباس، المصدر نفسه، ص 50.
42. يحي بوعزيز، المجمع السابق، ص ص 08-22.
43. المراجع نفسه، ص 13.
44. أندري نوشي وآخرون، الجزائريين الماضي والحاضر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984، ص 335؛ احميده عميراوي وآخرون، المجمع السابق، ص 48.
45. احميد عميراوي وآخرون، المجمع السابق، ص 48.
46. المراجع نفسه، ص 48.
47. محمد عباس، المصدر السابق، ص 55-56.
48. الأشرف، مرجع سابق، ص 22.
49. احميدة عميراوي وآخرون، مرجع سابق، ص 46.
50. شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، ترجمة عيسى عصفور، منشورات عويدات، بيروت، 1982، ط 1، ص 87.
51. المراجع نفسه، ص 87.
52. المراجع نفسه، ص 87.
53. مصالي الحاج، المصدر السابق، ص 69.
54. احميدة عميراوي وآخرون، المجمع السابق، ص 49.
55. يحي بوعزيز، المجمع السابق، ص 28.
56. مصالي الحاج، المصدر السابق، ص 57.
57. مذكرات أحمد بن بلة، ترجمة العفيف الأخضر، دار الآداب، بيروت، دون تاريخ نشر، ص 34.
58. أصل الكلمة إيطالي فيما يبدو، ومعناها: التيس، كناية على الشعر الأسود، وربما على الغباء، أو عليهما معا.
59. فرحات عباس، الجزائريون المستعمرة إلى الإقليم الشاب الجزائري (1930)، ترجمة أحمد منور، تقديم الدكتور أبو القاسم سعد الله، سحب الطباعة الشعبية للجيش، الجزائر، 2007، ص 120.
60. مصالي الحاج، مصدر سابق، ص 84.
61. أحمد أمين، يوم الإسلام، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، دون تاريخ، ص 112.
62. فرحات عباس، ليل الاستعمار، ص 67.
63. مالك بن نبي، شروط النهضة، ترجمة: عمر كامل مسقاوي- عبد الصبور شاهين، دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر، دمشق، 1986، ص 76.
64. عبد الرحمن بن ابراهيم بن العقون، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر، الفترة الأولى 1920-1936، الجزء الأول، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص 120.

65. حسن عبد الرحمن سلوادي، عبد الحميد بن باديس مفسرا، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1988، ص 19.
66. محمد الهادي السنوسي، شعراء الجزائر في العصر الحاضر، الجزء الثاني، المطبعة التونسية، 1926، ص 20.
67. أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية...، الجزء الثاني، ص 129.
68. أحميدة عميراوي وآخرون، مرجع سابق، ص 50.
69. المرجع نفسه، ص 50.
70. عمار هلال، الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام (1847-1918)، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص ص 11-16؛ عبد الحميد زوزو، الهجرة ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين (1919-1939)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص ص 11-51.
71. أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية...، الجزء الثاني، ص 119.
72. أحميدي عميراوي وآخرون، مرجع سابق، ص 52.
73. مالك بن نبي، مذكرات شاهد للقرن، ص 18.